تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي

الدكتور محمد خطايبة **الدكتور راتب السعود**

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

الأردن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، والبالغ عددهم (4789)، وبلغت عيِّنة الدراسة (510) أعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. ولغايات جمع البيانات، تم تطوير استبانة لتعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية.

أظهرت نتائج الدراسة ان تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي قد جاءا بدرجة متوسطة، وأن ليس هناك علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية والإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس. كما أشارت

النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجامعة التخرج.

الكلمات المفتاحية: الحرية الاكاديمية، البحث العلمي، الجامعات الأردنية، أساتذة الجامعات.

مقدمة:

يَتسم العصر الذي نعيش فيه بالتغيرات السريعة، بفعل انتشار المعرفة العلمية والتقنية ونموها المتزايد. ولعل أبرز سمات هذا العصر التطور الكبير في وسائل الإنتاج وأساليبه، والتغير السريع في مستوى المهارة لأداء الأعمال المختلفة، الأمر الذي يتطلب توافر القوى البشرية المؤهلة لأداء هذه الأعمال بالمستوى المطلوب. وحتى تؤدي المؤسسات المهمات المنوطة بها بكفاية وفاعلية، وبما ينسجم ومتطلبات العصر، فإنه لا بد من تطوير مهارات العاملين فيها وتنظيمها باستمرار. وإن مجتمعات اليوم مجتمعات مؤسسية، يرتبط إنسانها بعدد من التنظيمات والمؤسسات المتنوعة، فهو يبدأ حياته في مؤسسة الأسرة، ثم المدرسة التي يطور من خلالهما بناءَه الفكري وقواعدَه المعرفية، ثم ينطلق بعدها ليجد نفسه محاطاً بمؤسسات اجتماعية عدة لا يستطيع الفكاك من التعامل معها لتطوير نفسه ولتيسير مختلف شؤون حياته.

وتشكل المؤسسات التربوية قطب الرحى في عملية بناء هذا الوعي الفكري والمعرفي وتشَكله. ومن بين هذه المؤسسات تأخذ الجامعات دوراً يتميز بالأهمية والخصوصية. لأن الجامعات في مستوى أدائها وتطورها كانت وما تزال تشكل قاطرات التاريخ نحو العلم والديمقراطية، ففي أحضان الجامعات نمت الحركات الديمقراطية، وتفتق العقل البشري عن طاقاته الإبداعية في مختلف الميادين والاتجاهات (حمادة، 1989، ص62).

وحتى تحقق الجامعات وظائفها بنجاح وكفاية، تحتاج إلى قدر كافٍ من الحرية الأكاديمية، وإلى توافر مناخات ملائمة تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها وطلبتها، وإلى أن تتمتع هذه المؤسسات بحرية البحث والتقصي والتفكير واحترام الرأي وحرية التعبير والحوار، دون رقابة أو قيد أو تدخل في حرية الاعتقاد والتعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق في الباطن أو الظاهر (نوفل، 1990، ص23).

لذا تعد الحرية الأكاديمية Academic Freedom مطلباً مهماً من مطالب استمرار المشتغلين بالعلم والبحث والتدريس الجامعي في نشاطهم بعيداً عن هاجس الخوف والقلق من السلطات أو الزملاء أو المؤسسات أو المجتمع ككل، وإن توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس أمر أساسي في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها، ليتمكن من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل، وإبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر وفق إطار الأنظمة الجامعية والذوق العام والعُرف المجتمعي، ليكون عضواً فاعلاً قادراً على التعامل بدينامية مع النظم الاجتماعية والمؤسسات المختلفة (الزيدي، 2000، ص 105).

إن الحرية الأكاديمية تستند إلى أبعاد الحرية الفكرية، ليكون في مقدور كل فرد أن يعبر عن نفسه بصدق وصراحة ووعي دون تجاوز لحدود الصالح العام. كما أنها مبنية على حرية اختيار الفرد ومقدرته على الانتقاء الذكي من بين الخيارات والبدائل التي تعرض له في حياته، بشرط أن يبني اختياره على معايير محددة تضمن له الاستقلالية والإبداع، وهذه الحرية تشكل حافزاً للفرد على البحث إذ يجد نفسه في موقع يستطيع من خلاله إبراز قدراته على النقد والتعليق والمناقشة ومناظرة الآخرين ضمن حدود احترامه لهم ولحقوقهم، وهذه المرحلة تجعل الفرد أقرب إلى عقلنة الأمور وتبصرها بشكل أكثر وعياً وذكاء، وبالتالي فإن خياراته في الحياة تأخذ منحى يبتعد عن العشوائية والعاطفية، ويتجه إلى إدراك ما هو ضروري ومعقول لخلق نوع من الإبداع في الأفكار والمهارات وبناء شخصيات تستبصر حدود وآفاق المستقبل بكل ثقة وجدارة في تتبع الحقيقة والمعرفة، والموضوعية في إصدار الأحكام حتى لا تظل الحرية مفهوماً عاماً وضبابياً يصعب ترجمته إلى عمل ملموس (الطويل، 1999، 426-427).

وعليه فإن الحرية الأكاديمية تتجسد في التتبع الحر المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد أو شرط من سلطة خارجية لتصل بالتعليم إلى تشجيع البحث عن المعرفة والحقيقة، فمفهوم الحرية الأكاديمية يتضمن التوجه للتعامل، وعلى درجة

من المساواة، مع جميع الأفكار والمفاهيم والطروحات تعاملاً يقوم على الترحيب والانفتاح لا الرفض والانغلاق، لذا كان لابد من مسؤولية حقيقية توفر شتى السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية لعضو هيئة التدريس فهو صاحب الرأي الحر، والمعبر عن هموم المجتمع وتطلعات الأجيال الملتزم بالموضوعية، كل هذا جعلته يلهث في البحث عن الحقيقة ويجهد في سبيل إثبات الذات مؤمناً برسالته، فالمعادلة الأساس في الجامعة تتلخص بأنه لا أستاذاً جامعياً دون حرية أكاديمية، ولا جامعة دون أستاذ جامعي، ولا جامعة دون حرية أكاديمية فهي معادلة ثلاثية مترابطة ومتكاملة في إطار العملية التعليمية والتربوية (الزيدي ،2000، ص108).

وقد عرف الفرحان (1994، ص17) الحرية الأكاديمية بأنها مجموعة من الحقوق والحريات المدنية، مطبقة في المجال الأكاديمي، مضافاً إليها عدد من التزامات الأعضاء الأكاديميين، والمبادئ اللازمة لتوفير الحريات الأكاديمية، وفي مقدمتها مبدأ استقلال مؤسسات التعليم العالي. وعرفها الرشدان (2000) على أنها مشاركة جدلية بين الطالب والأستاذ، كل يغني ويغتني بالآخر، الأستاذ بما يقدمه من معلومات وخبرات، والطالب بما يقدمه من استفسارات ومشكلات. وهذا ما جاء في تعريف الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات.

وتعد الحرية الأكاديمية واحدة من الحريات التي يتمتع بها الأفراد كأفراد، أو الجماعات كذاتيات معنوية لها خصوصية معروفة، وتشتمل الحريات الفردية على: حرية الرأي، والعقيدة، والعمل، والاجتماع، والتعلم، والسلوك، وغير ذلك. ومن الحرية الانتظام في نقابات عمالية، أو روابط مهنية، أو جمعيات علمية أو أحزاب سياسية أو مذاهب عقائدية (قمبر، 1999، ص 2).

وإذا حاولنا الاقتراب من واقع الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الأردنية فإننا نجد ان تشريعات الجامعات الأردنية احتوت على نصوص ضمنت الحرية

الأكاديمية لعضو هيئة التدريس. فقد نصت المادة الخامسة الفقرة (ب) من قانون الجامعات الأردنية رقم (29) لسنة 1987 على أن "الجامعة مستقلة علمياً، وتحقيقاً لذلك فهي تقوم بوضع برامج أبحاثها، ومناهجها الدراسية والتدريبية، وتعقد الامتحانات، وتمنح الدرجات العلمية والفخرية، والشهادات". كما نصت القوانين الخاصة بالجامعات الأردنية أن لكل منها مجلس أمناء يتولى دعم استقلال الجامعة، وتدبير مواردها، ومناقشة ميزانياتها السنوية (بني عواد، 2002، ص 11). وقد نصت قوانين التعليم العالي في الجامعات الأردنية على أن عضو هيئة التدريس، يتمتع في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي فيما يتصل بموضوعات الدراسة ونشاطاته الجامعية، وذلك في حدود القوانين المعمول بها مع الالتزام بالأنظمة والتعليمات الجامعية (محافظة، 1994، ص106).

وسواء وجد نص صريح شامل أم لم يوجد، فإن الدلالات العلمية لمفاهيم الحرية الأكاديمية تكاد تختفي على كل أصعدة العمل الجامعي. فالعبرة ليست بالنص وإنما بإفساح المجال لتطبيقه، واحترام هذا التطبيق. وتقف عبارة "في حدود القوانين المعمول بها مع الالتزام بالأنظمة والتعليمات الجامعية" قيداً كبيراً تشل به السلطات أية حركة إيجابية للجامعة أو للجامعيين، ترى فيها خطراً أو تهديداً. ونظراً لغياب نص تشريعي واضح ومحدد في القوانين والانظمة والتعليمات، فإن أعضاء هيئات التدريس يتجاهلونها كحق يسعون للحصول عليه، ويسيئون ممارسته، أو يختلفون في تفسيره والعمل بمقتضاه. ففي الجامعة الأردنية مثلا يرى (69.6%) من الأساتذة غموضاً في المفهوم، بينما (80.4%) منهم يمارسونه وفقاً لاجتهاداتهم الشخصية (طناش، 1994). كما أشار محافظة (1997) إلى أن النسبة تهبط إلى (71.4%) فيما يتعلق بإدراك أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية في جامعة مؤتة.

وقد أشار أحمد (1994، ص180) إلى أن أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية يشعرون ببعض المشكلات التي تتعلق بالترقية، والتسهيلات المقدمة لإعداد

البحوث ونشرها، وحضور المؤتمرات العلمية، كما أن هناك شعوراً متزايداً بعدم الاستقرار الوظيفي في العمل خاصة في الجامعات الأهلية.

إن الجامعة هي التي تهيئ البيئة المناسبة لمواصلة التقدم والنجاح في التدريس والبحث العلمي، وجعلهما ممكنين. فهي التي تمول البحث، إما عن طريق تمويلها للباحثين وإما بطريق تقديم التسهيلات لهم للقيام بإجراء البحوث المختلفة مع إعطاء استقلالية اختيارها، ومنح هيئة التدريس اهتمامات خاصة في ميدان البحث العلمي (Moses, 1985, P. 338).

لذا يُمثل البحث العلمي الوظيفة الثانية للجامعة، وهو من المجالات التي لها دور مهم في تحقيق أهداف الجامعة لتزويد خطط التنمية والتطوير في المجتمع بالمستجدات والمعارف والاكتشافات الجديدة والتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع (Dickinson, 1987, p44). وأشار النل (1998، ص38) إلى أن إجراء البحوث في الجامعات يُعد سبيلاً رئيساً ومهماً لرفع مستواها العلمي، وزيادة المعرفة الإنسانية. وحتى تكون البحوث ناجحة يجب أن تعالج مشكلات المجتمع ومتطلباته.

إن البحث العلمي عنصرٌ أساسي في التعليم الجامعي، وهو عامل حاسم في رفع مستوى أعضاء الهيئات التدريسية في مجالات تخصصاتهم المختلفة، وبالتالي لا بد أن تحرص الجامعة على رسالتها في البحث العلمي من خلال تدريب العاملين فيها، وتوفير المُناخ العلمي والحرية الأكاديمية للبحث، وتوفير ما يستلزمه من أدوات علمية، وذلك بالنسبة للأساتذة والطلبة على السواء، وأن يكفل لهم الحق في حرية البحث، وفي ممارسة الأنشطة البحثية والعلمية (جابر، 1999، ص 130). وحتى تنجح الجامعة في أداء هذه المهمة البحثية، كان لابدّ أن تُمنح الدعم المالي وأن تتوافر لها التسهيلات المناسبة، لتشارك بشكل أفضل في صنع الواقع، والتحضير للمستقبل بوعي ومسؤولية. ويعد القيام بالبحوث وتشجيعها وتنمية الاهتمام بالثقافات الوطنية

والقومية والعالمية وتطوير التراث الوطني من الأهداف المهمة التي تسعى الجامعات لتحقيقها (التل، 1998، ص38).

إن قيام عضو هيئة التدريس بالإنجاز العلمي والبحثي يؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس أولاً على عضو هيئة التدريس نفسه عن طريق تعميق معرفته في حقل تخصصه، والمكانة العلمية الرفيعة التي يحتلها في المجتمع الأكاديمي ورفع معنوياته وشعوره بالرضا عن عمله بما قدمه لزيادة المعرفة الإنسانية، وتنعكس النتائج الإيجابية على عضو هيئة التدريس، مما له أكبر الأثر في طلبته وذلك بتدريس أحدث النتائج (حمدان، 1983، ص188). فالجامعة الناجحة هي التي تعمل على تهيئة جو البحث العلمي والإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس، وإن للجامعة على مر العصور دوراً هاماً في الإنجاز البحثي والعلمي، وإن الارتباط بين الجامعة والبحث العلمي ارتباط حيوي.

وبما أن الإنجاز العلمي والبحثي هو أحد المهام الرئيسة التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات، التي ينمو من خلالها مهنياً وأكاديمياً، كان لا بدّ من معرفة حجم هذا الإنجاز البحثي من جهة، وبيان علاقته بدرجة الحرية الاكاديمية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

يمثل البحث العلمي إحدى وظائف الجامعة الرئيسة، التي تنفذها من خلال مراكزها البحثية وكلياتها ووحداتها المختلفة. إلا أن حجر الرحى في عملية البحث العلمي التي تتم في الجامعات يتمثل في أعضاء الهيئات التدريسية. ذلك أنهم هم الذين ينفذون مشاريع البحث العلمي، سواء بجهودهم الشخصية أم المؤسسية. وهم الذين يشرفون على مشاريع البحوث العلمية التي يقدمها طلبتهم في سنوات التخرج، وهم الذين يتابعون عن كثب رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه لطلبتهم الذين يشرفون عليهم. على أن كل هذه الجهود البحثية لعضو هيئة التدريس لن يكتب لها النجاح، ولن

تتسم بالدقة والموضوعية، ولن تكون ذات قيمة ونفع إلا إذا تمت في ظروف نفسية ومعيشية مناسبة، وإلا إذا تمت بعيداً عن الخوف والإرهاب اللذين يقيدان حرية الباحث. ومن هنا تأتي هذه الدراسة بغرض الكشف عن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وبيان علاقة ذلك بحجم إنجازهم البحثي.

هدف الدراسة وأسئلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وتحديد علاقة ذلك بحجم إنجازهم البحثي، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية؟
2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسط تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لمتغيرات (نوع الجامعة، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس)؟
3- ما حجم الإنجاز البحثي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية ؟
4- ما العلاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وإنجازهم البحثي؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المجتمع الذي طُبقت فيه، وهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، لما يتمتعون به من مكانة مهمة في نجاح العملية التعليمية. كما أن الحرية الأكاديمية، والإنجاز البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس يشكلان وسيلة

علمية مهمة في تحقيق وظائف الجامعة، والسعي الدائم نحو الحرية والاستقلالية، والبعد عن التبعية والخضوع للآخرين. وهذا لا يتأتى إلا من خلال الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية داخل المؤسسات التعليمية في كل مجال ومكان لبناء جيل تتجذّر فيه حرية التعبير، والأخذ بآراء الآخرين، والحوار المفتوح، وإكسابهم اتجاهات فكرية وسلوكية لتحقيق نقلة نوعية لبناء الأجيال وإعدادهم ليكون لهم دور فاعل وبارز في العملية التعليمية - التعلّمية.

وعلاوة على هذا، فإن المتتبع للدراسات السابقة ذات العلاقة يجد أنه لا يوجد أي دراسة بحثت في مفهوم الحرية الأكاديمية وعلاقته بالإنجاز البحثي. لذا جاءت الدراسة الحالية لتعرّف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وبيان علاقتها بحجم إنجازهم البحثي.

التعريفات الإجرائية:

الحرية الأكاديمية: حق أعضاء الهيئات التدريسية القيام بأعمالهم، والتعبير عن آرائهم في مختلف المواضيع الأكاديمية من خلال إعطائهم الشعور بالأمن لإجراء بحوثهم العلمية بحرية، وتقاس درجة الحرية الأكاديمية من خلال استجابات أفراد عيِّنة الدراسة على فقرات أداة الدراسة التي طورت لهذا الغرض.

الإنجاز البحثي: هو كل جهد منظم يهدف إلى تنمية المعرفة الإنسانية، ويقاس ذلك من خلال عدد البحوث العلمية التي ينشرها أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية في مجلات علمية محكمة، أو كتب علمية محكمة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، الحكومية والخاصة، العاملين خلال العام الدراسي 2006/2005 م.

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات نظرية ودراسات ميدانية كما يلي:

أولاً: الدراسات النظرية:

قدمت سوزان (Susan,1985) دراسة نظرية بينت فيها أن الحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة، وتتميز الحرية الأكاديمية بأن الضغوط التي تمارس عليها تكون أقل من غيرها، لأن طبيعة الأشياء في الجامعة تتسم بالنظريات العامة. وتعتقد أن العقد الدائم لعضو هيئة التدريس يعطيه نوعاً من الحصانة والدافع. وترى أن الحكومة والقطاع الخاص لا يشكلان خطراً على الحرية الأكاديمية أكبر من خطر المدرسين أنفسهم على هذه الحرية إذا أساءوا استخدامها بالتنافس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية.

وأوضح كليكسمن (Glicksman, 1986) أن المدرس قد يُعبر أحياناً عن آراء مناهضة لفلسفة الجامعة التي يعمل بها، ويضطر لانتقادها متستراً وراء حريته الأكاديمية، ولكن الجامعة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك المواقف، لعدة أسباب منها: أن الجامعة تعتمد على المجتمع، أو الدولة في وجودها، ودعمها المادي، والمعنوي، فإذا أتتها الانتقادات من الداخل فإن نظرة المجتمع لها ستهتز، وهذا يضعف الجامعة. كما أن الجامعة تحب أن تتعاون مع الآراء التي تنطلق من الداخل، وتطالب بالإصلاح فيجب على الإدارة أن تدرسها بجدية، وإلا فإن متنفس المدرسين سيكون خارج الجامعة. وخلص إلى أن الحرية الأكاديمية هي التي تمارس من مدرسين يحترمون مهنتهم، ويحترمون الحقيقة والعلم، ولا يستغلون هذا الحق كمدخل لتحقيق مآرب شخصية أو أيديولوجية أو سياسية.

وأجرى ستروم (Strohm, 1986) دراسة تناولت تقرير الأخطار التي تواجه الحرية الأكاديمية، التي توصلت إليها جمعية أعضاء هيئة التدريس الأمريكية، في مؤتمرها

المنعقد بواشنطن (1985). وقد أورد عدداً من الملاحظات منها: الدقة الأكاديمية، والضوابط الحكومية للحريات الأكاديمية، والتعيين العشوائي، والضغط على الجامعة لقبول أشخاص معينين، ومراجعة سيرة الحياة العملية للمدرسين الحاصلين على عقود طويلة أو دائمة. وقد بيّن أن مثل هذه المراجعة تجعل المدرس يخشى الفصل، أو التقدم للترقية مما يجعله مسالماً يخشى غضب الإدارة، ولا يظهر أية آراء لا ترضى عنها الجامعة. كما خلص إلى أن الجمعية أوصت بأن يكون شعار كل مدرس جامعي في فهم الحرية الأكاديمية تعريف أينشتين وهو : حق كل أكاديمي في البحث عن الحقيقة، وحقه في نشر وتعليم ما يعده الحقيقة.

وقام عبيد (1994) بدراسة قدمت فيها مجموعة من التساؤلات من أهمها، إلى أي مدى يتمتع البحث الأكاديمي بالحرية الأكاديمية، وما مدى تأثير تصارع التيارات الفكرية داخل الجامعة؟ وقد خلصت إلى القول إن مجال الحريات الأكاديمية في مصر قد تقلص وتضاءل، وتعترضه عقبات عدة قد تعرضه للاختناق، على خلاف ما كان متوقعاً، وعلى خلاف ما يحمله المسار الطبيعي لتطور الأمور، كما بينت أثر تنوع التعليم الجامعي في الحريات الأكاديمية، كما تناولت العنف في الجامعات المصرية، وقد اقترحت مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة وضع ميثاق عمل للحد الأدنى للحريات الأكاديمية التي يجب التمسك بها في عالمنا العربي، وطرح مشاريع بذلك على الحكومات العربية.

وأجرى الزيدي (2000) دراسة نظرية هدفت إلى تعرف التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي: الحرية الأكاديمية نموذجاً. وقد استخدم الباحث منهج التحليل للأسباب والعلل الكامنة وراء أزمة الحرية الأكاديمية. وخلصت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية حق من الحقوق المشروعة للباحث والدارس والمفكر والمثقف، فهي تُسهم في زيادة المعارف والتعليم والبحث عن الحقيقة، من خلال فتح أبواب الحوار النافع، والنقد البناء، والتعبير الفكري، وعليه فإن على الجامعة أن تضمن الحرية الأكاديمية،

بصفتها منبراً للفكر الحر لكل من أساتذتها وطلبتها في إبداء الآراء والتقصي والبحث، والحوار، والدفاع عن وجهات النظر، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق في الباطن والظاهر، وبعيداً عن قيود السلطة.

ثانياً: الدراسات الميدانية:

أجرى حمادة (1989) دراسة ميدانية هدفت إلى بيان أهمية الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي والمظاهر التي تدل على توافر الحرية الأكاديمية في جامعة الكويت، كما هدفت إلى بيان الأخطار التي تترتب على عدم وجود الحرية الأكاديمية، ومدى حاجتها إلى عملية الضبط. وقد استخدم الباحث المنهج المسحي من خلال اعداد استبانه تكونت من (48) فقرة توزعت على أربعة مجالات هي: حرية اختيار المقررات الدراسية، وحرية اختيار مراجع المقررات، وحرية اختيار المعيدين، وحرية اختيار أساليب التقويم. ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن أفراد عيِّنة الدراسة، البالغ عددهم (158) فرداً، يطالبون بالحرية الأكاديمية، ويرحبون بها، ولكنهم لا يريدونها مطلقة، بل يريدونها منظمة، ومسؤولة حتى تستطيع الجامعة أن تصون هذه الحرية، وتدافع عنها.

وأجرى طناش (1994) دراسة هدفت إلى تعرف مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وإلى آرائهم في بعض المظاهر المرتبطة بممارساتهم للحرية الأكاديمية في الجامعة الأردنية. أشارت نتائج الدراسة، التي تكونت عينتها من (224) عضو هيئة تدريس، إلى أن (11) مفهوماً للحرية الأكاديمية كان إيجابياً، ومفهومين اثنين كانا سلبيين لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة عالية من أعضاء هيئة التدريس يرون أن قانون الجامعات الأردنية، ونظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية لا يضمنان لهم الحرية الأكاديمية، وأن نسبة عالية منهم يمارسون الحرية الأكاديمية وفقاً

لاجتهادهم الشخصي، وأن مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح أومحدد لديهم في الجامعة الأردنية.

وفي دراسة نوعية أجراها كيث (Keith, 1997) هدفت إلى استكشاف كيف يعرّف أعضاء الهيئة التدريسية الحرية الأكاديمية؟ وما الذي يتصورونه أنه تهديد للحرية الأكاديمية؟ وما يحميها؟ وكيف تتباين مواقف أعضاء الهيئة التدريسية تجاه الحرية الأكاديمية من خلال الضبط الأكاديمي، والمؤسسة، وحالة تثبيت المدرس؟. وقد طبقت على (76) كلية في خمس جامعات في ولاية كاليفورنيا. وقد أوضحت النتائج أن أعضاء الهيئة التدريسية عرفوا الحرية الأكاديمية بأنها حرية التدريس وإجراء البحوث دونما تدخل ومضايقة، وحريتهم في اختيار نصوصهم التي يريدونها، واختيار طرائقهم الخاصة بالتدريس، ومتابعة ومشاطرة وجهات نظرهم. كما بيّن أنهم يشعرون أن الحرية الأكاديمية محدودة ومقيدة بأنظمة المعرفة الأكاديمية، وبالمسؤولية المهنية، وبالرغبة في عدم إيذاء الآخرين، واحترام مهمة المؤسسة، وعدم استخدام الصف كمنبر لإقناع الطلبة بوجهات نظر شخصية للمدرس. كما أوضح أن من نتائج دراسته أن أعضاء التدريس لا يرون خطراً كبيراً وتهديداً للحرية الأكاديمية في جامعاتهم بل كانوا يشعرون أن حرياتهم الأكاديمية خاضعة لحماية جيدة. حيث أظهروا ثقة عالية بأنفسهم كحماة للحرية الأكاديمية، ومدافعين عنها. وأخيراً فقد بيّن أن أعضاء هيئة التدريس أجمعوا على أن أعضاء التدريس غير المثبتين بشكل دائم في الوظيفة لديهم حرية أكاديمية أقل مما لدى الأعضاء المثبتين.

وأجرت بني عواد (2002) دراسة هدفت إلى تعرف مدى توفير إدارات الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كما يراها رؤساء الأقسام الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية. واستخدمت الباحثة استبانه تكونت من (58) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي (التدريس، والبحث العلمي، واتخاذ القرار، والتعبير عن الرأي) وخلصت الدراسة التي تكونت

عينتها من (398) فرداً إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفير الحرية الأكاديمية في مجال التدريس، اذ احتل المرتبة الأولى، ثم تلاه مجال حرية التعبير عن الرأي. كما أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديميين ووجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغيري الجنس والخبرة، إضافة إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير التخصص في مجال التعبير عن الرأي .

وأجرى خطايبة(2004) دراسة ميدانية هدفت إلى تعرف مدى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، وعلاقتها ببعض المتغيرات. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك والبالغ عددهم(2484) طالباً وطالبة، وقد اختيرت عيِّنة طبقية عشوائية بلغ عددها (642) طالبا وطالبة. ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث استبانه تكونت من (35) فقرة توزعت على مجالين هما: مجال حرية التعبير عن الرأي داخل قاعة التدريس، ومجال البحث العلمي. وقد أظهرت الدراسة أن درجة ممارسة طلبة الدراسات العليا للحرية الاكاديمية هي بدرجة متوسطة. وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة طلاب الدراسات العليا للحرية الأكاديمية حسب متغير الكلية ولصالح الكليات الانسانية مقابل الكليات العلمية.

يتبيّن من خلال استعراض الدراسات السابقة أن بعض الدراسات السابقة ركزت على الجانب النظري من حيث مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعوقاتها كما في دراسات (Susan,1985;Glicksman; Sttrohm,1986; الزيدي، 2000). في حين أن باقي الدراسات السابقة كانت دراسات ميدانية تناولت مفاهيم الحرية الأكاديمية وأهميتها في الجامعات، كما في دراسات (حمادة، 1989؛ عبيد، 1994؛ طناش، 1994؛ بني عواد، 2002؛ Keith,1997). وقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن أبرز معوقات الحرية الأكاديمية في الجامعات هي التنافس على المراكز الإدارية بين أعضاء

هيئة التدريس، والتعيين العشوائي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، واستغلال الحرية الأكاديمية لتحقيق رغبات شخصية. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها الحرية الأكاديمية، لكنها تختلف عنها في مجالات الدراسة، وعينتها، ومكانها، إضافة إلى ارتباطها بالإنجاز البحثي لأعضاء هيئة لتدريس.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة، التي اتبعت المنهج المسحي الارتباطي، من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، العامة والخاصة، المتفرغين الحاصلين على درجة الدكتوراه، والبالغ عددهم (4789). أما عيِّنة الدراسة التي تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية، فقد تكونت من (510) من أعضاء هيئة التدريس بنسبة مئوية تزيد على (10%) من مجتمع الدراسة. والجدول (1) يبين توزع أفراد العيِّنة حسب متغيرات الدراسة.

جدول (1)

توزع أفراد عيِّنة الدراسة حسب متغيرات الدراسة الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	المجموع	%	المجموع
نوع الجامعة	عامة	287		56.3	
	خاصة	223	510	43.7	%100
نوع الكلية	علمية	234		45.9	
	إنسانية	276	510	54.1	%100
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	78		15.3	
	أستاذ مشارك	148		29.0	
	أستاذ مساعد	284	510	55.7	%100
الإنجاز البحثي	5 أبحاث فأقل	243		47.6	
	6-10	168		32.9	
	11 بحثاً فأكثر	99	510	19.4	%100
الجامعة التي تخرّج منها	عربية	175		34.3	
	أمريكية أو أوروبية	248		48.6	
	أخرى	87	510	17.1	%100

أداة الدراسة:

لجمع بيانات الدراسة، تم تطوير استبانة، اعتماداً على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة. وقد اشتملت الاستبانة، بالإضافة إلى المعلومات الشخصية والديموغرافية اللازمة عن المستجيب (متغيرات الدراسة الديموغرافية)، على مقياس لدرجة الحرية الأكاديمية تكون من (32) فقرة ، توزعت على ثلاثة مجالات هي: حرية التعبير عن الرأي، وحرية البحث العلمي، والحرية في مجال التدريس. وأعطي لتقدير درجة الموافقة على كل فقرة من فقراتها وزن متدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي، وهي: أوافق بدرجة كبيرة جداً (5 درجات)، أوافق بدرجة كبيرة (4)، أوافق بدرجة متوسطة (3)، أوافق بدرجة قليلة (درجتان)، أوافق بدرجة قليلة جداً (درجة واحدة). ولتعرف درجة الحرية، تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى ثلاث مستويات: منخفضة (أقل من 2.33)، متوسطة (2.33-3.66)، مرتفعة (أكثر من 3.66).

صدق أداة الدراسة:

لغرض التحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرضها على (24) محكما من ذوي الكفاية والخبرة ومتخصصين في مجال الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية، لإبداء آرائهم في الأداة من حيث: مدى مناسبة الفقرات للمجال الذي تندرج تحته، ومدى سلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة، ومدى وضوحها، وأية إضافات أو ملاحظات يرونها مناسبة.

وفي ضوء الملاحظات الواردة أُجريت بعض الإضافات والحذف والتعديل، واستقرت الأداة على عدد الفقرات نفسه.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها مرتين وبفارق أسبوعين على عيِّنة استطلاعية من خارج عيِّنة الدراسة تكونت من (51) من أعضاء هيئة التدريس، وتم

حساب معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، وقد تراوحت قيم معاملات الثبات للأداة على مجالاتها بين(0.71 – 0.81).

متغيرات الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

أولاً: **المتغير المستقل**: تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية.

ثانياً: **المتغيرات المستقلة الوسيطة**:

1. نوع الجامعة: ولها فئتان: عامة، وخاصة.
2. نوع الكلية: ولها فئتان: علمية، وإنسانية
3. الرتبة الأكاديمية ولها ثلاث فئات: أستاذ، وأستاذ مشارك، و أستاذ مساعد.
4. الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس: ولها ثلاث فئات: عربية، وأمريكية أو أوروبية، وأخرى
5. الإنجاز البحثي:.

ثالثاً: **المتغير التابع**: الإنجاز البحثي لعضو هيئة التدريس، وله ثلاث فئات: قليل 5 أبحاث فأقل، ومتوسط 6-10، وكثير 11 بحثاً فأكثر.

نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم التوصل إليها وفقاً لأسئلة الدراسة:

أولاً: **نتائج السؤال الأول: ما تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية على أداة الدراسة. والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول(2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الحرية الاكاديمية حسب المجال والرتبة

رقم المجال	الرتبة	مجال الحرية الأكاديمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	1	التدريس	3.46	0.45	متوسطة
1	2	التعبير عن الرأي	3.38	0.54	=
2	3	البحث العلمي	3.35	0.51	=
مقياس الحرية الأكاديمية ككل			**3.40**	**0.44**	**متوسطة**

يتبيّن من جدول (2) أن الدرجة الكلية للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وكذلك لكل مجال من مجالاتها الثلاثة جاءت متوسطة. وقد جاءت الحرية الأكاديمية في مجال التدريس في المرتبة الأولى، تلاه مجال حرية التعبير عن الرأي بالمرتبة الثانية، وأخيرا جاء مجال البحث العلمي بالمرتبة الأخيرة. وفيما يتعلق بفقرات كل مجال كانت على النحو التالي:

المجال الأول: مجال حرية التعبير عن الرأي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "حرية التعبير عن الرأي" مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	7	يمارس أعضاء هيئة التدريس حقهم في التعبير عن آرائهم دون النظر إلى ديانتهم	3.99	.77	مرتفعة
2	8	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي	3.74	.77	=
3	6	يعبر أعضاء هيئة التدريس عن آرائهم بحرية بغض النظر عن تخصصاتهم	3.70	.81	=
4	5	يمارس أعضاء هيئة التدريس حقهم في التعبير عن آرائهم	3.66	.83	متوسطة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		بغض النظر عن الكلية التي يعملون بها			
5	1	يعبر أعضاء هيئة التدريس عن آرائهم بكل حرية وموضوعية	3.33	.79	=
6	10	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالتعبير عن أنفسهم في أنشطتها المتعددة	3.25	.95	=
7	9	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات حرة خاصة بهم	3.10	.82	=
8	3	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس فرصاً للتفكير الحر المتميز الناقد	3.04	.97	=
9	2	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية تقديم تفسيراتهم العلمية ضمن تخصصاتهم	3.03	.81	=
10	4	تعمل الجامعة على إقامة لقاءات حوارية فكرية بناءة بين أعضاء هيئة التدريس	2.87	1.04	=
المجال ككل			**3.38**	**0.54**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (3) أن ثلاثاً من فقرات هذا المجال العشر جاءت بدرجة مرتفعة، في حين جاءت سبع الفقرات الأخرى بدرجة متوسطة، وكذلك المجال بشكل كلي.

المجال الثاني: مجال البحث العلمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "البحث العلمي" مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.1	15	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بحرية إجراء البحوث التي يرونها مناسبة.	4.28	.73	مرتفعة
.2	21	يختار أعضاء الهيئات التدريسية المشكلات الواجب التصدي لها عند اختيار البحث بحرية.	3.79	.91	=
.3	16	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس نشر بحوثهم بحرية.	3.60	.88	متوسطة
.4	19	تقوم الجامعة بإصدار مجلات متخصصة في حقول المعرفة المتعددة.	3.51	.83	=
.5	13	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية الاطلاع على	3.38	.92	=

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		المجلات العلمية المناسبة لتخصصاتهم.			
.6	20	تضع الجامعة لأعضاء هيئة التدريس معايير عادلة للترقية الأكاديمية.	3.37	.78	=
.7	14	توفر الجامعة المراجع والمصادر والدوريات العلمية الكافية لأعضاء هيئة التدريس لإجراء بحوثهم.	3.19	.93	=
7	18	تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً.	3.19	.79	=
9	11	يتعاون أعضاء هيئات التدريس فيما بينهم للوصول إلى نتائج موضوعية.	2.93	.84	=
10	17	تعمل الجامعة على نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس بكل عدالة وموضوعية.	2.87	.98	=
11	12	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء بحوثهم العلمية.	2.77	1.23	=
المجال ككل			**3.35**	**0.51**	**متوسطة**

يبين الجدول (4) أن فقرتين فقط من فقرات هذا المجال الإحدى عشرة جاءتا بدرجة مرتفعة، في حين جاءت تسع الفقرات الأخرى، وكذلك المجال الكلي، بدرجة متوسطة.

المجال الثالث: مجال الحرية الأكاديمية في مجال التدريس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية على فقرات هذا المجال. والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "الحرية في مجال التدريس" مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.1	22	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية التحدث في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع المادة التي يدرسها داخل قاعة المحاضرة	4.08	.71	مرتفعة
.2	27	تسمح الجامعة بالحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار مضمون المادة التي يدرسونها	4.01	.97	=
.3	29	يلتزم أعضاء هيئة التدريس بمواعيد محاضراتهم المقررة لهم	3.79	.73	=
.4	23	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في تقييم	3.77	.80	=

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		طلبتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة			
.5	25	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية تدريس طلبتهم بالكيفية التي يرونها مناسبة	3.53	.87	متوسطة
.6	32	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية نشر الحقيقة بالشكل الذي يرونه مناسبا	3.45	.92	=
.7	26	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتفسير الحقيقة العلمية ضمن نطاق معرفته الأكاديمية	3.27	.93	=
.8	31	تهيئ الجامعة الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة لاستخدامها في التدريس	3.21	.84	=
.9	28	يلتزم أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتبية المحددة لهم	3.05	.79	=
.9	30	توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس بأداء أعمال إضافية إلى جانب نصابهم التدريسي	3.05	.82	=
.11	24	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية التحدث في الموضوعات المختلفة داخل قاعة المحاضرة وان لم يكن لها علاقة بالموضوع الذي يدرسه	2.84	.93	=
المجال ككل			**3.46**	**0.45**	**متوسطة**

يبين الجدول (5) أن أربعاً من فقرات هذا المجال الإحدى عشرة جاءت بدرجة مرتفعة، في حين جاءت سبع الفقرات الأخرى، وكذلك المجال الكلي، بدرجة متوسطة.

ثانياً: نتائج السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسط تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تُعزى لمتغيرات (نوع الجامعة، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج منها) ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لتصوراتهم لدرجة حريتهم الأكاديمية تُعزى لمتغيرات (نوع الجامعة، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج منها)، والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئات التدريسية لتصوراتهم لدرجة حريتهم الأكاديمية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	عامة	287	3.50	0.50
	خاصة	223	3.20	0.21
نوع الكلية	علمية	234	3.25	0.41
	إنسانية	276	3.45	0.43
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	78	3.36	0.48
	أستاذ مشارك	148	3.33	0.47
	أستاذ مساعد	284	3.36	0.43
جامعة التخرّج	عربية	175	3.37	0.42
	أمريكية وأوروبية	248	3.39	0.46
	أخرى	87	3.29	0.34

يتضح من الجدول (6) أن هناك فروقاً ظاهرية في متوسطات تقديرات أعضاء الهيئات التدريسية لتصوراتهم لدرجة حريتهم الأكاديمية تبعاً لمتغيرات (نوع الجامعة، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، وجامعة التخرج).

ولتحديد مصادر تلك الفروقات، تم استخدام تحليل التباين الرباعي، والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول (7)

نتائج تحليل التباين الرباعي لمتوسطات تقديرات أعضاء الهيئات التدريسية لتصوراتهم لدرجة حريتهم الأكاديمية تبعاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
نوع الجامعة	10.529	1	10.684	69.372	*0.000
نوع الكلية	4.496	1	4.681	30.397	*0.000
الرتبة الأكاديمية	0.103	2	0.515	0.835	0.475
جامعة التخرّج	0.682	2	0.341	2.515	0.082
الخطأ	77.594	503	0.154		
المجموع الكلي	**98.118**	**509**			

*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول (7) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية تُعزى لمتغير نوع الجامعة لصالح الجامعات العامة، اذ بلغ الوسط الحسابي (3.50)، مقابل وسط حسابي للجامعات الخاصة (3.20). كما أشار الجدول (7) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير نوع الكلية لصالح الكليات الإنسانية، اذ بلغ الوسط الحسابي (3.45)، مقابل وسط حسابي لكليات العلمية (3.25)، كما دلت النتائج على عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس.

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث: ما حجم الإنجاز البحثي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسط الحسابي للإنجاز البحثي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية حسب متغيرات الدراسة. والجدول (8) يوضح توزع حجم الإنجاز البحثي حسب متغيرات الدراسة:

جدول (8)

توزع حجم الإنجاز البحثي حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي
نوع الجامعة	عامة	287	8.46
	خاصة	223	6.79
نوع الكلية	علمية	234	8.16
	إنسانية	276	7.36
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	78	15.07
	أستاذ مشارك	148	9.96
	أستاذ مساعد	284	4.55
جامعة التخرّج	عربية	175	5.53
	أمريكية وأوروبية	248	9.88
	أخرى	87	6.02
حجم الإنجاز	**الكلي**	**510**	**7.73**

يبين الجدول (8) أن المتوسط الحسابي للإنجاز البحثي لأعضاء الهيئات التدريسية ضمن عملهم في الجامعات الأردنية قد بلغ (7.73) بحثاً. وقد كان الإنجاز البحثي في الجامعات العامة أكثر منه في الجامعات الخاصة، وفي الكليات العلمية أكثر منه في الكليات الإنسانية، ولدى رتبة الأستاذ أكثر منه لدى الرتبتين الأخريين، ولدى خريجي الجامعات الأمريكية وأوروبا الغربية أكثر منه لدى خريجي الجامعات العربية والدول الأخرى.

رابعاً: نتائج السؤال الرابع: ما العلاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وإنجازهم البحثي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وإنجازهم البحثي، والجدول (9) يوضح ذلك:

جدول (9)

معامل ارتباط بيرسون بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وإنجازهم البحثي

المتغير	الرتبة	الإنجاز البحثي
تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية	الأستاذ	-0.096
	أستاذ مشارك	-0.127
	أستاذ مساعد	0.093

يتضح من الجدول (9) عدم وجود علاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) لدرجة حريتهم الأكاديمية وإنجازهم البحثي، حيث كانت العلاقة سالبةً على الرتبة الأكاديمية (أستاذ ، أستاذ مشارك) وموجبةً على الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد)، وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.01$) .

مناقشة النتائج والتوصيات:

فيما يلي مناقشة نتائج الدراسة وفقا لأسئلتها:

أولاً: مناقشة نتائج السؤال الأول: ما تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية؟

أشارت نتائج السؤال الأول إلى أن درجة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية متوسطة. وربما تعزى هذه النتيجة المتوسطة إلى الشعور العام الذي يسود الأوساط الأكاديمية بضرورة الابتعاد عن أي سلوك من شأنه أن يولد مشكلات مع السلطة. وفيما يتعلق بمجالات الحرية الأكاديمية، أشارت النتائج أن مجال التدريس جاء في المرتبة الأولى، تلاه مجال حرية التعبير عن الرأي في المرتبة الثانية، وأخيراً جاء مجال البحث العلمي في المرتبة الثالثة، وجميعها ضمن درجة تقدير (متوسطة).

وربما تكون هذه النتيجة منطقية ومبررة. إذ إن أولى مهام عضو هيئة التدريس في الجامعات هو التدريس، وبالتالي فإن ممارسة عضو هيئة التدريس لحريته الأكاديمية في مجال التدريس من حيث اختيار المواد الدراسية، وطرائق وأساليب التدريس ستكون المهمة الأولى له. وإذا كان كذلك وتم توفير الحرية الأكاديمية التدريسية فإن حرية التعبير عن الآراء بكل موضوعية، وانطلاقة التفكير الإبداعي والناقد ستكون تابعة لها. أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فإن من مهام الجامعة وعضو هيئة التدريس القيام بالبحث العلمي باستخدام المنهجية العلمية، واختيار المواضيع المناسبة والمشكلات الحياتية، وإن الإبداع في البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس لن يؤتي ثماره ما لم يشعر بالحرية التدريسية، وحرية التعبير عن آرائه لينطلق منها إلى البحث العلمي وخدمة المجتمع.

ثانياً: مناقشة نتائج السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a = 0.05) لمتوسط تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لمتغيرات (نوع الجامعة، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج منها).

ففيما يتعلق بمتغير نوع الجامعة (عامة أم خاصة): أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(a **≥ 0.05**) في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تُعزى لمتغير نوع الجامعة، لصالح الجامعات الرسمية حيث بلغت قيمة (ف) (69.372) بمستوى الدلالة (0.000) ودال عند مستوى(a **≥ 0.05**)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للجامعات الرسمية (3.54) وهي أعلى قيمة من المتوسط الحسابي للجامعات الأهلية الذي بلغ (3.20). وربما يُعزى السبب إلى أن الجامعات العامة تمتاز بالاستقلالية في اتخاذ القرار النابع من القوانين والأنظمة ذات المرجعية الحكومية، حيث جاء في قانون التعليم العالي والبحث العلمي للعام (2001) في المادة (6) الفقرة (ج) التي نصت على "دعم استقلال مؤسسات التعليم العالي والعمل على تعزيزها والتنسيق فيما بينها لتمكينها من تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل". كما قد يُعزى السبب إلى أن أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية الأردنية هم أساتذة معينون على الكادر الوظيفي للجامعات العامة، وبالتالي فإنهم يشعرون بنوع من الحماية القانونية لوظيفتهم، وبالتالي فهم يعبرون عن أفكارهم وآرائهم دون قيد أو خوف أو تدخل خارجي، في حين أن معظم الأساتذة في الجامعات الخاصة معينون على حساب العقود السنوية، أو أساتذة غير متفرغين للعمل في الجامعة، وبالتالي فإنهم يشعرون أن عملهم في هذه الجامعات غير مستقر، وأن التعبير عن آرائهم بحرية قد يؤدي إلى خلق مشكلات للجامعات الخاصة وإداراتها. واتفقت هذه النتيجة مع ما أشار إليه السعود (2001) من أن عمل

معظم أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الخاصة يخضع لنظام العقود السنوية التي قد تلغى دون سابق إنذار .

أما فيما يتعلق بمتغير نوع الكلية (علمية، إنسانية): أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية، لصالح الكليات الإنسانية حيث بلغت قيمة (ف) (30.397) بمستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) ودالٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للكليات الإنسانية (3.50) وهي أعلى قيمة من المتوسط الحسابي للكليات العلمية الذي بلغ (3.26). وتُعزى هذه النتيجة إلى أن طبيعة المساقات والخطط الدراسية في الكليات الإنسانية تدخل ضمن المساقات التي تحتمل أكثر من رأي، وهي قابلة للاجتهاد وتعدد الآراء، في حين أن الخطط والمساقات العلمية لا تخضع لمثل هذا إلا ما ندر. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة خطايبة (2004) التي أشارت إلى أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الكليات الإنسانية أعلى منها لمدى الكليات العلمية. في حين انها تختلف مع نتائج دراسة طناش (1994) ودراسة محافظة (1997) اللتين أشارتا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الكلية.

وفيما يتعلق بمتغير الرتبة الأكاديمية: دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد). ويعزى السبب إلى أن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس متشابه، وأن هذا المفهوم لا يختلف باختلاف رتبهم الأكاديمية وهذا يعني أن هناك اتفاقاً حول ممارسة الحرية الأكاديمية وأن الحرية ارتبطت بحياتهم وأصبحت مبادئ الحرية نبراساً يدعو إليها الجميع فهي حق من حقوق الإنسان، لذا فإنهم يرون أنها ركن أساسي من أركان نظم الحياة الحديثة خاصة في

زمن العولمة، وأنها ضرورة ماسة للأستاذ الجامعي. كما يعزى السبب إلى أن السلوك الأخلاقي للحرية الأكاديمية لا يختلف بين رتبة أكاديمية وأخرى لوجود عوامل مشتركة في الفكر والثقافة والتعليم لأعضاء الهيئة التدريسية.

أما فيما يتعلق بمتغير نوع الجامعة التي تخرج منها أعضاء الهيئات التدريسية أكانت عربية أم غربية أم من دول أخرى: فقد دلت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لهذا المتغير. ويعزى السبب إلى أن الحرية الأكاديمية أصبحت قضية غير قاصرة على جامعة معيِّنة في دولة ما، أو قاصرة على أيديولوجية معينة بل أصبحت قضية تهتم بها دول العالم التي أصبحت الديمقراطية أساسا لممارستها، وأن هذه الحرية لا تختلف باختلاف الجامعات المختلفة. كما يعزى السبب إلى أن الجامعات في الدول المختلفة تتصدى لمشكلات العلم والمجتمع، وبالتالي فإن كل جامعة ملتزمة بالحرية ضمن نطاق القانون والتعليمات المنصوص عليها في الجامعات، فلا يمكن للجامعة أن تخضع لأية قيود على حرية الأستاذ الجامعي في البحث، إلا إذا كان نشاطه يقود إلى التدخل في واجباته التدريسية أو يتعارض معها.

ثالثاً: مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما حجم الإنجاز البحثي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية ؟

دلت نتائج الدراسة أن الإنجاز البحثي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية يختلف باختلاف متغيرات الدراسة. فقد بينت النتائج المتعلقة بنوع الجامعة ان الإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العامة أكثر من الجامعات الخاصة. وقد يُعزى السبب أن الجامعات العامة لها باع طويل في البحث العلمي، ولديها عدد كبير من الأساتذة، في حين أن تأسيس الجامعات الخاصة بدأ متأخراً وأن الأساتذة الذين يدرسون فيها نخبة قليلة من العلماء. إضافة إلى الدعم المالي المتوافر نسبياً في الجامعات العامة التي مضى على تأسيسها سنوات لا بأس بها، وبالتالي فهي

تخصص مبالغ مالية للبحث العلمي، على عكس الجامعات الخاصة التي هي في طور التأسيس وبالتالي فإن معظم إمكاناتها المادية تُخصص لتطوير الجامعة.

وفيما يتعلق بنوع الكلية، أشارت النتائج أن حجم الإنجاز البحثي في الكليات العلمية أكثر منه في الكليات الانسانية. وربما يعزى ذلك إلى توافر متطلبات البحث العلمي في تلك الكليات والاهتمام بها أكثر من الكليات الانسانية، علاوة على انشغال أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية بالنشاطات الاجتماعية والسياسية بصورة أكبر.

وبينت النتائج المتعلقة بالرتبة الأكاديمية أن رتبة أستاذ فيما يتعلق بإنجازه البحثي أكثر من رتبة أستاذ مشارك وأستاذ مساعد، وهذا مبرر منطقياً. إذ يتطلب ممن هم في رتبة أستاذ عدد من البحوث تزيد عما هو مطلوب ممن هم في رتبة أستاذ مشارك وأستاذ مساعد. وقد يُعزى السبب إلى إلزام عضو هيئة التدريس بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجامعات الحكومية لارتباطها المباشر بالتعليم العالي، حيث تكون المتابعة مستمرة ومباشرة.

وفيما يتعلق بالجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس فربما يعزى سبب زيادة حجم الإنجاز البحثي لدي خريجي الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى قوة الإعداد البحثي لديهم، وتوافر المصادر والمراجع والدوريات التي هي بالأصل باللغة الإنجليزية، التي يشكل المنشور فيها ثلثي المنشور باللغات العالمية الاخرى.

رابعاً: مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما العلاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وإنجازهم البحثي؟

بينت النتائج المتعلقة بهذا السؤال عدم وجود علاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية وإنجازهم البحثي. ويعزى السبب إلى أن أعضاء هيئة التدريس يبحثون عن الرتبة من أجل الترقية التي بدورها تعمل على رفع المستوى المادي لهم. ولهذا نجد أن الإنجاز البحثي ما بعد رتبة الأستاذية يقل لعدم

وجود حوافز مادية مشجعة، وهذا ما أكدته نتائج هذه الدارسة. وهناك منحى آخر للبحث العلمي وهو خدمة المجتمع المحلي والاستشارات التي يتقاضى عضو هيئة التدريس مبلغاً مالياً لقاء إنجازه لمشروع معين وهذا الأمر قد يحد من ممارسة الحرية الأكاديمية، كما يعزى السبب إلى أن أعضاء الهيئات التدريسية ينظرون إلى الرتبة الأكاديمية بأنها سعي للمعرفة والتطور العلمي، وتبادل المعلومات من خلال البحوث العلمية، والإنتاج والتأليف والترجمة وإلى غيرها من أمور تتعلق بالإنجاز العلمي.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومناقشتها، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تشجيع الدراسات حول الحرية الأكاديمية لهيئات التدريس في الجامعات العربية، نظراً لعدم توافر المعلومات الكافية في هذا المجال، بالرغم من أن نمط الإدارة الجامعية في كثير من مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية تتبع النموذج الأمريكي، ذي السقف المرتفع نسبياً في هذا المجال، إلا أنه لا يعرف إلى أي حد يطبق مفهوم الحرية الأكاديمية.
- منح الجامعات العربية قدراً أكبر في اختيار البحوث العلمية والتنافس الحر في المجالات الأكاديمية مع مؤسسات التعليم العالي الاخرى.
- نظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الرسمية والخاصة في مجال الحرية الأكاديمية، فإن المطلوب إجراء بحوث تتعلق بالكشف عن أسباب هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها.
- نظراً لأهمية ممارسة أعضاء الهيئات التدريسية للبحث العلمي فإنه يجب إيلاء موضوع البحث العلمي عناية خاصة، ومنح الحرية التامة لأعضاء هيئة التدريس

في اختيار أبحاثهم، وتوضيح الخطوات المتبعة في الترقيـــة لأعـــضاء الهيئـــات التدريسية.

- نظراً للعلاقة المتدنية بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، فلابد من عقد ورشـــات عمل وندوات لتفعيل هذه العلاقة والوقوف على أسبابها.
- ضرورة إجراء دراسة نوعية تقوم على دراسة الحالة والمقابلات حول الحريـــة الأكاديمية في الجامعات وتتناول معوقات الحرية الأكاديمية لدى أعـــضاء هيئـــة التدريس فيها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، مروة (1994). المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد (29)، ص ص180- 183.
- بني عواد، ريما (2002). **مدى توفير الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم**. (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة اليرموك، اربد : الأردن .
- التل، أحمد يوسف. (1998). **التعليم العالي في الأردن**،عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- جابر، قاسم، (1999). **الجامعة والتنمية: خدمات متبادلة**، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، عدد (9): ص128-143.
- حمادة، عبد المحسن (1989). دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت. الكويت، جامعة الكويت، **المجلة التربوية**، المجلد (6)، العدد (7)، ص ص91-103.
- حمدان، محمد (1983). **مسؤوليات عضو هيئة التدريس**. بحث مقدم إلى ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية: معايير اختبار المعيدين، جامعة الملك سعود، الرياض، الفترة من 14 – 17جمادى الثانية 1403هـ، 1983.
- خطايبة، أحمد.(2004). **مدى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة أنفسهم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد.

- الرشدان، محمود (2000). **الإحباط والهدر التربوي في التعليم العالي في الأردن**. بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، 12-14 صفر/16-18 أيار 2000.
- الزيدي، مفيد (2000). **التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي والحرية الأكاديمية نموذجاً**. بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، 12-14 صفر/16-18 أيار 2000.
- طناش، سلامة (1994). مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، الأردن، الجامعة الأردنية، **دراسات (العلوم الإنسانية)**، مجلد (22)، العدد (5)،ص ص 2197-2221.
- الطويل، هاني (1999). **الإدارة التعليمية، مفاهيم وآفاق**، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- عبيد، منى (1994). **الحريات الأكاديمية في مصر بين الأمس واليوم**، بحث مقدم إلى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت، عمان، 27-28 سبتمبر، 1994 .
- الفرحان، محمد نور (1994). **الحرية الأكاديمية: المفهوم والإشكاليات النظرية مع الإشارة إلى الوضع في البلاد العربية**. ورقة عمل قدمت إلى الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن. تونس، 18-20 فبراير 1993.المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- قمبر، محمود (1999). الديمقراطية والتربية في الكويت والوطن العربي، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، **بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في جامعة الكويت**، الكويت (27-29 نوفمبر 1999).

- محافظة، سامح (1997). مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها عند أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة. **ورقة عمل قدمت في مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي** إلى **أين؟** 3-/11/1998، عمان: الأردن.
- محافظة، علي (1994). الحريات الأكاديمية في الجامعة الأردنية، **بحث مقدم إلى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت**، عمان، 27-28 سبتمبر، 1994 .
- نوفل، محمد نبيل (1990). تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي، بيروت: **مجلة التربية الجديدة**، مكتب اليونسكو الإقليمي، العدد (151)، السنة السابعة، ص 23.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

– Dickinson, J. P., (1987) **Science and Scientific Researchers in Modern Society** (Book). Retrieved November 29, 2005, From, source http://search.ebscohost.com /login.aspx?direct=true&db=tfh&AN=11489484&site=ehost-live

– Glicksman, M., (1986) **Institutional Openness and Individual Faculty Academic** Freedom, Retrieved November 29, 2005, From, source

http://search.ebscohost.com /login.aspx?direct=true&db=eric&AN=EJ344064&site=ehost-live

– Keith, K., (1997) **Faculty Attitudes Toward Academic Freedom at Private Universities,** Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association (Chicago, IL, March 25, 1997).

– Moses , I. August, (1985). The Role of the Head of Department in The pursuit of Excellence , **Higher Education** No. 4 , p 338-353.). Retrieved November 29, 2005, From, source

http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=tfh&AN=11489484&site =ehost-live

- Strohm, P., (1986) **Convocation on Current Threats to Academic Freedom**. Retrieved November 29, 2005, From, source, http://search.ebscohost.com /login .aspx? direct =true &db= Eric &AN= EJ331677 &site=ehost-live
- Susan, L., (1985). Academic Freedom the Faculty's Special Responsibility**. Liberal Education**, Vol. (71), No. (4), P. 283-287. Retrieved November 29, 2005, From, source

http://search.ebscohost.com /login .aspx? direct =true &db= Eric &AN= EJ331677 &site=ehost-live

- Warner, Charles, D., (2000). Opinions of Administrations, Faculty, and Students Regarding Academic and Student Artistic Expression, **DAI-A,** Vol. 60, No. 07, P. 2335.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2007/10/17.